

ويكن فازية

دور الفعل الإنتخابي في المغرب في التوفيق بين
تكريس ملكية حاكمة وتحقيق الديمقراطية: الانتخابات
التشريعية نموذجا

تبنت المغرب منذ الاستقلال نظام انتخابي صعب على حزب واحد أن يفوز
بالسلطة منفردا والاضطرار لتشكيل حكومات إئتلافية، وقد منح هذا الواقع
المعقد النظام الملكي قوة وموقعا مركزيا، جعلته يحظى بشعبية كبيرة،
وينظر إليه كعامل حقيقي للإستقرار.

ورغم اعتماد النظام المغربي على اصلاحات سياسية ودستورية خصوصا بعد
الحراك العربي إلا أن الحقل الانتخابي المغربي لا زال يعاني من غياب
الفعالية في إفراز مجال سياسي مستقل عن سلطة الملك، هذا بالإضافة
إلى ضعف تأثير مهثلي الشعب الذين تفرزهم العملية الانتخابية في
مواجهة الملكية، كما أن المنافسة محدودة لا تمس منصب الملك، وهو ما
يقلل من القيمة التنافسية في العملية الانتخابية، ولكن رغم ذلك نجد أنها
تمارس وظيفة داخل النظام السياسي، تهدف من خلالها إضفاء الشرعية،
وتشكيل فضاء لتعبئة الجماهير وكسب تأييدها حول مشاريع النظام.

الكلمات المفتاحية: النظام الانتخابي، المغرب، الملكية، الديمقراطية،
الشرعية، الانتخابات التشريعية

Ouikene Fazia

The Role of Elections in Morrocco Between Royal Rule Perpetuating and Democracy Achievement : Legislatives as a Pattern

Since its independance, Morocco has adopted a difficult electoral system, in which a political partage has to gain power alone and then be forced to form a governmental of coalition, this complicated reality served the royal system and give it a central popular position as the only real factor of political stability.

Despite political and constitutional reforms adopted by moroccan system after arab spring, Moroccan electoral field still suffers from the absence of efficiencity in bringing a political scope independent from the king authority, in addition the weakness of people representatives in facing royal authority ; a matter that renders election process irrelevant. However, elections process plays a role of legitimacy- providing within the system, and forming a mass-mobilization framwork in the system along with support to government projects.

Keywords: Electoral System, Morocco, Kingdom Democracy, Legitimacy, Legislatives Elections.

دور الفعل الانتخابي في المغرب في التوفيق بين تكريس ملكية
حاكمة وتحقيق الديمقراطية:
الانتخابات التشريعية نموذجاً

The Role of Elections in Morocco Between Royal Rule Perpetuating and Democracy Achievement : Legislatives as a Pattern

ويكن فازية (*)

أستاذة محاضرة أ- جامعة محمد بن أحمد، وهران - الجزائر -



مقدمة:

إن المتابع لمسار المؤسسي والسياسي للمغرب المعاصر يجد أن الانتخابات كانت حاضرة دائماً كأداة يستخدمها النظام لإشراك المواطن في العملية السياسية، وإن شابها العديد من الانتقادات كالتشكيك في جدواها في ظل استغلالها من قبل النظام الملكي كآلية لتطبيق مبادرات النظام وترجمة نفوذه في المجتمع، ما يطرح العديد من التساؤلات حول مدى أهميتها. وتتمحور الإشكالية الرئيسية التي يطرحها النظام المغربي منذ الاستقلال حول القدرة على التوفيق بين تكريس ملكية حاكمة ومقدسة من جهة، وتحقيق الديمقراطية من خلال جملة من الإصلاحات السياسية والدستورية -ولو شكلية- من جهة أخرى، وهو الأمر الذي أصبح أكثر إلحاحاً خاصة مع التطورات العميقة التي تعرفها المنطقة المغاربية في إطار ما يسمى بالحراك العربي. فعلى إثر الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية، والتخوف من انتقالها إلى المغرب؛ أعلن الملك المغربي عن جملة من الإصلاحات الاقتصادية والدستورية لتهدئة الأوضاع، حيث أصدر دستوراً جديداً استتبعه بانتخابات تشريعية مسبقة في نوفمبر 2011.

واللآفت للنظر، إلى أنه بالرغم من هذه الاصلاحات إلا أن النظام الانتخابي في المغرب لازالت تكتنفه مأخذ كثيرة كصعوبة افرازه لفائز بالأغلبية مع وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية، وكذا الموقع المركزي للمؤسسة الملكية ضمن هذا المشهد السياسي. لذلك تهتم هذه الدراسة بتحليل تأثير العمل الانتخابي في المغرب ودوره في تكريس الممارسات الديمقراطية بالتركيز على الانتخابات التشريعية خاصة بعد إصدار الدستور الجديد للمملكة سنة 2011، ومدى تأثيرها وتأثيرها في نفوذ المؤسسة الملكية، وتغير الخريطة السياسية للمغرب مما يسمح باستشراف مجريات الانتخابات التشريعية التي أجريت في 7 أكتوبر 2016 وحتى تلك التي ستجرى في السنوات المقبلة.

انطلاقاً من هذا الواقع تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية: كيف وظف النظام المغربي المواعيد الانتخابية خاصة التشريعية منها للتوفيق بين نفوذ المؤسسة الملكية المسيطرة والوعود بتحقيق الديمقراطية خاصة بعد الحراك العربي ؟

أولاً: التجربة المغربية في العمل الانتخابي.

1. أهمية الانتخابات التشريعية النزيهة:

تعتبر الانتخابات التشريعية آلية هامة لممارسة المواطن السلطة إما بطريقة مباشرة من خلال الترشح فيها وهو ما يمكنه في حال نجاحه من الحصول على مقعد في البرلمان كممثل للشعب، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق التصويت لمرشحين آخرين يرى فيهم الأشخاص المناسبين لتمثيله في السلطة التشريعية.

تكتسي دراسة الانتخابات التشريعية في أي بلد أهمية بالغة إذ تعتبر آلية فعالة لقياس مدى رضا المواطن على سياسة الحكومة من خلال الاقبال على الإقتراع⁽¹⁾، كما انها تفرز مجلساً نيابياً تمثيلاً يعكس مختلف التوجهات والتيارات السياسية السائدة في المجتمع، ومدى تأثيرها من خلال عدد المقاعد المحصل عليها والتي تحدد شكل الحكومة إن كانت إئتلافية أم يشكلها حزب الأغلبية،

(1) Guy S. Goodwin-Gill, *Elections libres et régulières* (Genève; Union interparlementaire, 2006), p. 84

وهذا المجلس له سلطة سن القوانين والرقابة على أعمال الحكومة⁽¹⁾، وهو الامر الذي يفترض أن تقام في جو من الحرية والنزاهة، ولن يتأتى ذلك دون تحقق جملة من الشروط أهمها:

- 1- احترام مبدأ حكم القانون: بدل مبدأ حكم الملوك والرؤساء وهذا لتفادي استبدادهم بالسلطة².
 - 2- احترام مبدأ التنافسية بين المترشحين وعدم ممارسة السلطة لأي نوع من التهيب والترغيب أو التزوير للتأثير على الناخب.⁽³⁾
 - 3- ضمان الحريات الأساسية في الاجتماع، والتعبير عن الأفكار والبرامج والترويج لها دون قيود، وحق استخدام وسائل الإعلام لتحقيق ذلك.
 - 4- حرية تشكيل تنظيمات سياسية (أحزاب وجمعيات) دون قيود، ودخولها المنافسة في الانتخابات.⁽⁴⁾
 - 5- نزاهة الانتخابات: ويتم ذلك بحياد الجهة المشرفة على الانتخابات في تعاملها مع التكتلات التي تخوض الانتخابات، وفرز الأصوات وإعلان النتائج.
- وتظهر نزاهة الانتخابات كذلك بتوافر بعض الشروط، وأهمها:
- أ. حق جميع المواطنين في المشاركة في الانتخابات دون إقصاء لأي فرد أو طبقة أو جماعة، أو مصادرة أصوات الناخبين (إما بشرائها أو التأثير في تفضيلاتهم).
- ب. الحياد في تسجيل الناخبين بحيث يمنع كل شخص لا يحق له التصويت، ولتفادي تصويت أشخاص لأكثر من مرة.

(1) محمد منار، "الانتخابات بالمغرب: ثبات في الوظائف وتغير في السمات"، في:

« <http://arabsfordemocracy.org/component/k2/item/1272-2014-09-06-17-53-09?highlight=WyJcdTA2NDVcdTA2MmRcdTA2NDVcdTA2MmYiLCJcdTA2NDVcdTA2NDZcdTA2MjdcdTA2MzEiLCJcdTA2NDVcdTA2MmRcdTA2NDVcdTA2MmYgXHUwNjQ1XHUwNjQ2XHUwNjI3XHUwNjMxIl0> » تاريخ الإطلاع (14، 10، 2017-10-16)

(2) عبد الفتاح ماضي، "مفهوم الانتخابات الديمقراطية"، في: علي خليفة الكواري، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص.45.

(3) المرجع نفسه، ص.47.

(4) المرجع نفسه، ص.ص.49-50.

ج. وجود قانون انتخابي عادل وفعال ينظم العملية الانتخابية في جميع مراحلها بهدف تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية، وتمكينهم من محاسبة ممثليهم، مع ضمان تمثيل مختلف فئات المجتمع كالأقليات والمرأة.⁽¹⁾

د. إستقرار القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية، لأن تغييرها باستمرار يوقع المواطن في حيرة وصعوبة لفهم هذه القوانين وتطبيقها، خصوصاً تلك المتعلقة بالنظام الانتخابي وتكوين اللجان الانتخابية وتقسيم الدوائر الانتخابية.⁽²⁾

2. مميزات الانتخابات التشريعية في المغرب منذ الاستقلال:

إن التطرق لكرولوجيا العملية الانتخابية في المغرب منذ الاستقلال سواء من حيث قواعد تنظيمها، أو من حيث طبيعة التجاذبات الحاصلة في كل استحقاق، يبرز لنا طبيعة الأزمة الانتخابية، وحدود التنافس السياسي في المغرب.

وفي هذا السياق، يتفق غالبية الدارسين والمختصين بالشأن المغربي حول مسلمة رئيسية مؤداها أن السلطة الممثلة في الملك ليست موضوعاً للتنافس الانتخابي، وذلك راجع لكون أن هذه الأخيرة تعد خارج سلطة الاقتراع، كما أنها لا تخضع له كباقي المؤسسات كالبرلمان (الدولة خارج الصراع والتنافس الانتخابي).⁽³⁾

وهذا ما يقلل من قيمة التنافسية في العملية الانتخابية، ولكن رغم ذلك نجد أنها تمارس وظيفة داخل النظام السياسي، والتي تهدف من خلالها إلى إضفاء الشرعية، وتشكيل نخب تقوم بالعمل التنفيذي إلى جانب المؤسسة الملكية، وتشكيل فضاء لتعبئة الجماهير وكسب تأييدها حول مشاريع النظام.⁽⁴⁾

(1) المرجع نفسه، ص. 51-55.

(2) Le Conseil de Diplomatie Publique de Catalogne (DIPLOCAT), *Mission d'observation électorale au Maroc: Élections législatives* (Barcelone: Rapport final sur les élections législatives au royaume du Maroc, 7 octobre- 21 novembre 2016), p.1.

(3) حسن طارق، المجتمع المغربي وسؤال المواطنة (الرباط: منشورات فكر، 2010)، ص. 133.

(4) المرجع نفسه، ص. 134.

جدول رقم 01: مميزات العملية الانتخابية في المغرب منذ الاستقلال

إنتخابات	أهم ما ميز الانتخابات
17 ماي 1963	جاءت بعد تشكيل أول دستور للمملكة سنة 1962 بمشاركة الأحزاب الوطنية (الاستقلال، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية).
1970	- صدر دستور 1970. - مقاطعة الأحزاب الثلاثة للانتخابات بسبب حالة الاستثناء التي أعلنها الملك الحسن الثاني منذ جوان 1965.
3 جويلية 1977	جاءت في مرحلة سميت بالاستثنائية لارتباطها بقضية التعبئة الترابية على خلفية قضية الصحراء الغربية، والتي استثمرها الملك بشكل كبير لدفع الأحزاب للمشاركة فيها، رغم ذلك عرفت: - مقاطعة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. - إحداث مجلس خاص بسلامة ونزاهة سير الانتخابات مثلت فيه جميع الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية.
1984	تشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة زعماء الأحزاب للإشراف على الانتخابات
1993	جاءت بعد وضع دستور جديد سنة 1992، في ظل مجموعة من الضمانات التي قدمها النظام لتحقيق انتخابات نزيهة منها: « تأسيس لجنة وطنية للانتخابات. « التمويل العمومي للحملات الانتخابية. « استعمال متساوي لوسائل الإعلام العمومية. « تقديم ضمانات إدارية وقضائية خاصة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية، ومراقبة هوية المصوتين، ومعاينة كل تزوير. « إصدار قانون انتخابي يهدف لتحقيق التراضي بين مكونات الطبقة السياسية في المغرب.
1997	جاءت بعد وضع دستور 1997، أفرزت حكومة التناوب.
2002	تمت في عهد الملك الجديد في ظل حكومة التناوب.
2007	« اعتماد نظام الانتخاب باللائحة 2007. « أول انتخابات تخضع للملاحظة بعثة دولية.
نوفمبر 2011	مسبقة حيث كان مُقررًا انتهاء ولاية البرلمان في أكتوبر 2012، إلا أن مطالب حركة 20 فبراير تضمنت حله وإجراء انتخابات. « إصدار قانون انتخابي جديد.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

« محمد منار، الانتخابات بالمغرب: ثبات في الوظائف وتغير في السمات، المرجع السابق.

« يونس برادة، الاشكالية الانتخابية في المغرب، المرجع السابق، ص 312-313.

ما يميز الانتخابات التي عرفتها المغرب المستقلة هو حالة التشكيك في مصداقيتها، واتهام السلطات الادارية من قبل أحزاب المعارضة بالتزوير وارتكاب تجاوزات فيها، وهو ما افقدها شرعيتها، فبالرغم من انتقال المغرب إلى سياسة جديدة في التعامل مع المعارضة منذ 1998 (آخر فترة حكم الملك الحسن الثاني) في إطار حكومة التناوب، التي سمحت باشتراك أهم الأحزاب المعارضة في الحكومة، إلا أن ذلك لم يحقق تصوراً تشاركياً يؤسس لمنافسة سياسية حقيقية.⁽¹⁾

3. محددات العمل الانتخابي في المغرب:

تخضع العمليات الانتخابية في المغرب إلى العديد من المحددات المتعلقة بخصوصيات النظام الحاكم والمجتمع المغربي أهمها:

أ. طبيعة النظام الحاكم في المغرب:

يمزج النظام المغربي في مكوناته بين التقليد والمعاصرة، إذ تسود داخله مركزية السلطة المبنية على أسس دينية تتجسد في إمارة المؤمنين، وعرفية تتمثل في وجود المخزن⁽²⁾، وفي المقابل يعتمد هذا النسق على مظاهر الديمقراطية الحديثة شكلياً، لذلك نلاحظ أن النظام المغربي بعد الاستقلال اعتمد على المزج بين آليتين، آلية إعادة إنتاج التقليدي ومأسسته سياسياً من جهة وآلية التحديث السياسي من جهة أخرى.⁽³⁾

وتتخصر عملية صناعة القرار في المغرب في المؤسسة الملكية التي تعتمد في ذلك على جهاز المخزن لفرض سيطرتها على العملية السياسية، كما سخرت الأسرة المالكة في المغرب منذ الاستقلال النخب المحلية (الاعيان) المكونة من رؤساء القبائل، القياد، المقدمين، الشيوخ ورؤساء الزوايا، والزعامات الدينية من أجل ضبط المجتمع، واجهة بعض الاتجاهات في الحركة الوطنية المغربية، والحد من نفوذها.⁽⁴⁾

(1) يونس برادة، "الاشكالية الانتخابية في المغرب"، في: الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية، علي خليفة الكواري (محرراً) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص.319.

(2) يتكون المخزن في المغرب من الجيش والبيروقراطية (الأعيان، الشرفاء وكتاب الدواوين) ويلتقون كلهم تحت سلطة الملك.

(3) سلمان بونعمان، "وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع24، خريف (2009): 100؛ ثناء فؤاد عبد الله، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: قضايا أساسية"، في: التحول الديمقراطي في

المغرب العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص.56.

(4) سليمان بونعمان، مرجع سابق، ص.ص.93-95.

ويستمد النظام السياسي المغربي شرعيته من بعدين، الأول ديني فالملكية تتميز نفسها عن باقي مكونات المجتمع بربطها بالبيعة والإمامة الشرعية، فالملك؛ في المغرب هو أمير المؤمنين وسليل الرسول صلى الله عليه وسلم، قائد لتنظيم مكون من مخزن تقليدي وإدارة عصرية⁽¹⁾، والبعد الثاني تبريري من خلال التركيز على الدور الذي لعبته الملكية في تاريخ المغرب فهي ضمان وحدة الشعب والوحدة الترابية.

وأكبر مسألة أضفت الشرعية على النظام الملكي في المغرب هي قضية الصحراء الغربية التي جعلت جميع القوى السياسية في المغرب حتى المعارضة فيها تقف وراء الملك وتسانده باعتبارها قضية مصيرية ولا يمكن تقديم أي تنازلات حولها وظهر جليا منذ انتخابات 1976.

ب. التركيبة المجتمعية:

يرى الباحث الأمريكي وليام زارتمان " Zartman " في إطار المقاربة الانثروبولوجية " أن هناك " ارتباط عضوي بين المظهر السياسي والواقع المجتمعي الذي يمتزج فيه التقليد بخطاب الحداثة "، وهو الأمر الذي يؤكد كلود بالازولي " Claude Palazzoli " في الحالة المغربية، إذ يبرز دور العقلية والتقاليد ودرجة تطور المجتمع المغربي في انتاج واقع حزبي تعددي.⁽²⁾

من جهة أخرى يرى ووتربوري " waterbury " أن: " الإنقسامية هي الميزة في المجتمع المغربي، وهي الميزة التي استغلها النظام لضبط المجال السياسي والتحكم في قواعد اللعبة السياسية، فالمؤسسة الملكية حسبه تبنت استراتيجية دائرية تقوم على تشجيع المنافسات بين الأطراف الأخرى وتشتيت الزعامة السياسية بينها، وهذا بهدف تعزيز ضرورة وجود رمز يضمن الاستمرارية والوحدة والذي تمثله السلطة الملكية.⁽³⁾

ج. السلوك السياسي للمواطن المغربي:

يرتبط السلوك التصويتي للمواطن المغربي بجملة من المتغيرات المتعلقة أساساً بخصوصيات المجتمع المغربي الذي يتميز بانتشار الفقر والأمية، والعزوف عن العمل السياسي، والنشاط الحزبي.

(1) المرجع نفسه، ص. 99

(2) يونس برادة، مرجع سابق، ص. 303.

(3) المرجع نفسه، ص. 304.

كما أن الثقافة الانتخابية السائدة لدى المواطن يشوبها العديد من الرؤى الاستباقية السلبية حول المشهد الانتخابي، فالمرشح حسب المواطن المغربي لا يخترط في العملية الانتخابية بهدف القيام بمسؤولية خدمة المواطن والدفاع عن مصالحه، وإنما بغرض الحصول على النفوذ والامتيازات، واستغلال موارد الدولة من أجل تحقيق أهدافه ومصالحه الخاصة. كما أنه غير مقتنع بأن المجالس التشريعية المنتخبة لها سلطة فعلية لاتخاذ القرار، بل يرى فيها أداة لتكريس الديمقراطية الشكلية التي تسعى السلطة لتحقيقها.

بالإضافة إلى أن المواطن أثناء التصويت يخضع لعملية توجيه تمارسها عليه التنظيمات التقليدية التي يرتبط معها خاصة في المناطق الريفية أين تتجذر هذه التنظيمات والتي تستغلها السلطة الملكية لهذا الغرض ما يجعل العملية الانتخابية تزكية لمرشحين معينين.⁽¹⁾

ووفقاً للباحث المغربي حسن طارق فإن هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في السلوك الانتخابي للمواطن المغربي وتحديد توجهاته وخياراته، وهي كالاتي:

« هشاشة التقاليد الحزبية.

« تخلف البنيات المجتمعية.

« تدني الوعي المدني.

« انحسار فضاءات المواطنة.

« سيطرة المؤسسة العائلية والقبلية والزبونية على القرار الفردي للمواطن (عدم استقلاله في تحديده لخياراته).⁽²⁾

وقد ساهمت هذه المتغيرات بشكل كبير في جعل المواطن المغربي على هامش العملية الانتخابية، خاصة في ما يتعلق بمشاركته الفعالة كمصوت ومراقب لمجريات الاقتراع، وأضحت مشاركته في غالب الأحيان لا تتعدى مجرد إضفاء الشرعية على نتائجها المعروفة مسبقاً.

(1) نور الدين علوش، الانتخابات المغربية قراءة نقدية، في: الحوار المتمدن، ع. 2658، 26-05-2009، في:

(تاريخ الإطلاع 2014-06-12 20:10) <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=172777>

(2) حسن طارق، المرجع السابق، ص. 134.

4. دور وسمات الانتخابات المغربية:

أ. دور الانتخابات التشريعية في المغرب:

تولي السلطات المغربية أهمية كبرى للانتخابات التشريعية وإقامتها في موعدها بشكل دوري وإشراك كل الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة السياسية، حرصا منها على إضفاء الطابع الديمقراطي للحكم ما يدعم شرعيتها، ويخلق نوعا من التوازن بين السلطات وإن كان شكلياً. في هذا الإطار يرى صموئيل هانتنتون أن:

"...أبرز محاولة جرت للجمع بين مصادر السلطة الملكية والعصرية

بعد الحرب العالمية الثانية جرت في المغرب، فبفضل التجربة

الاستعمارية تمكن المغرب من تطوير أحزاب سياسية أكثر أهمية

من تلك التي نشأت في معظم الملكيات الحاكمة".⁽¹⁾

وذلك بالرغم من المآخذ الكثيرة على نجاعة تأثيرها وعجزها عن فك ارتباطها بالمؤسسة الملكية والاستقلال عنها.

ورغم أن الانتخابات التشريعية في المغرب تجري ظاهريا في جو من التنافس بين العديد من التيارات السياسية للحصول على أكبر قدر من المقاعد التي تخولها تشكيل الحكومة، إلا أن السلطة الفعلية في البلاد تتمحور حول شخص الملك؛ فهو يملك صلاحيات واسعة في تقرير السياسات، ويفرض قراراته على باقي السلطات كالحكومة والبرلمان.

كما أن منصب الملك ليس محل للتنافس في انتخابات، فأقصى ما يمكن أن يطمح إليه قادة هذه التيارات هو تولي منصب رئيس الحكومة، مما يجعل الانتخابات في المغرب أداة تفرز مسؤولين تابعين لسلطة الملك وينفذون إرادته وليس إرادة الشعب⁽²⁾، هذه الوضعية دفعت المتظاهرين الذين خرجوا في حركات احتجاجية سنة 2011 يطالبون بإصلاحات سياسية تعيد النظر في صلاحيات الملك الواسعة من خلال المطالبة بملكية دستورية.

ب. سمات العملية الانتخابية في المغرب

(1) محمد منار، المرجع السابق.

(2) المرجع نفسه.

تسم الانتخابات التشريعية حسب آراء عديد الباحثين والخبراء المهتمين بالشأن المغربي بمجموعة من السمات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الفساد الانتخابي:

عرفت الانتخابات في تاريخ المغرب العديد من الممارسات التي أضرت بنزاهتها، وأضعفت مصداقية المؤسسات التي نتجت عنها، بسبب مظاهر التزوير المختلفة كاستغلال المال العام والتحايل على القانون، وسيطرة الجهاز الإداري في كل مراحل الفعل الانتخابي.

وتظهر أهم مظاهر الفساد الانتخابي إما في المخالفات التي يرتكبها المترشحون بمناسبة الانتخابات، أو ممارسات السلطة الإدارية المشرفة على الانتخابات في مختلف مراحلها سواء أثناء إعداد اللوائح الانتخابية، أو أثناء الإشراف على تنظيم الانتخابات وإعلان النتائج.⁽¹⁾

2- المنظومة القانونية الخاصة بالانتخابات

تتميز الانتخابات في المغرب بضعف المنظومة القانونية المتعلقة بها، وذلك نظراً لاعتماد التقطيع الانتخابي على أسس غير موضوعية (عدم مساواته بين الدوائر الانتخابية وتجاهله للمعطيات الإثنية والجغرافية، وهو ما يكرس دور الأعيان على مستوى الجماعات المحلية والبرلمان)⁽²⁾، كما عجزت عن استبعاد الإشراف القضائي، الطعن في مصداقية اللوائح الانتخابية المعتمدة، ضعف إجراءات الشفافية في مراقبة مداخيل ومصاريف الحملات الانتخابية.⁽³⁾

كما يفترض أن تقوم لجنة مستقلة بالرقابة على الانتخابات، إلا أن هذا الدور في المغرب لا يزال من وظائف وزارة الداخلية، فهي من تقوم بتسجيل الناخبين، وتضع شروط الترشيح وفق معايير تسمح لها بإقصاء بعض المترشحين.⁽⁴⁾

(1) الحبيب الشوباني، في تقييم خمسينية البرلمان: نماذج من تاريخ تبادل الإعتماد بين الريع والتشريع، في: مسالك، ع. 26/25، السنة. 10 (2014): 16.

(2) فاطمة الحساني، المغرب يراهن على الاقتراع اللائحي لرفع نسبة المشاركة السياسية وتوسيع النقاش السياسي العمومي، 11-22-2011، في: «<http://www.map.ma/ar/print/61482>» تاريخ الإطلاع 10 جوان 2014 الساعة 20:55.

(3) الحبيب الشوباني، مرجع السابق، ص. 16.

(4) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة تشكيل الحكومة في المغرب: هل باتت مهمة بنكيران مستحيلة؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017، في:

كما أن المواطن المغربي أثناء العملية الانتخابية مرتبط بالتنظيمات التقليدية التي ينتمي إليها كالعرش والعائلة، ويخضع لتوصياتها وتحالفاتها المسبقة مع تيارات سياسية معينة، ما يفقد هذا المواطن استقلاليته في الاختيار ويجعله منقاداً ويحرمه حرية بناء هويته السياسية.

3- تكريس الاجماع حول مقاربة الدولة للإصلاح:

رغم الشكل التنافسي للانتخابات التشريعية في المغرب، الحكومة تنبثق من البرلمان وفق نتائج الانتخابات، إلا أن السلطة الفعلية مرتكزة بيد الملك، ويتوقف دور الحكومة على تطبيق سياسة الملك وتصوره للسياسة العامة وتأييدها دون إبداء معارضة حقيقية أو تقديم مشاريع موازية يمكن مناقشتها وتطبيقها.

واللآفت للنظر أنه في الوقت الذي يعتبر فيه البرلمان في الأنظمة الديمقراطية الغربية قوة لا يمكن إنكارها باعتباره نتاج لإرادة الشعب التي تسمو فوق كل سلطة، نجد أن الأمر مختلف في الواقع المغربي، حيث يقف البرلمان عاجزاً عن القيام بأدواره، خاصة عندما يتعلق الأمر بمناقشة الخطاب السنوي الذي يلقيه الملك أمام البرلمان. ⁽¹⁾ كما أن دور الحكومة المنبثقة من هذا البرلمان ينحصر في تزكية مشاريع الملك وقراراته ولا تملك سلطة الرفض، ما يبرز مدى ضعف هذه المؤسسات وعدم قدرتها حتى على ممارسة سياسة الضبط التي يخولها لها الدستور.

4- التحكم في التعددية الحزبية

رغم إقرار التعددية الحزبية منذ أول دستور للمملكة المغربية سنة 1962 إلا أن السلطات المغربية تمكنت من التحكم في الخريطة السياسية وتوزيع المقاعد بين الأحزاب السياسية عن طريق الانتخابات، وقد تباينت الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الغرض من قبل السلطات من استعمال التزوير والإقصاء المباشر إلى استخدام اليات جديدة وحديثة كالتحكم في القوانين الانتخابية ونمط الاقتراع والتقطيع الانتخابي.

5- نمط التمثيل

« https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Benkiranès_Second_Government_Mission_Impossible.aspx ».

(1) المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، ظهير شريف رقم 91-11-1 الصادر في 29 جويلية 2011 المتضمن دستور المغرب 2011، الفصل 52، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، ص. 3610.

رغم الايجابيات التي يبرزها نظام التمثيل النسبي إلا أنه يحوي العديد من التعقيدات إذ يستوجب اتباع مجموعة من العمليات والإجراءات مما يفتح المجال للتلاعب بنتائج الانتخابات. ويؤكد نور الدين علوش أن:

"نمط الاقتراع في حد ذاته أدى الى بعثرة العمق السوسولوجي للقاعدة الانتخابية للمرشحين سواء في البوادي او في المدن أدى الى انتاج حقل سياسي ضعيف لا وجود فيه لأقطاب سياسية قوية قادرة على احداث تغيرات في الحياة السياسية في المغرب، فمط الاقتراع يقوم على نظام الدوائر الانتخابية الشاسعة ما أدى الى ضعف تواصل المرشحين مع الناخبين".⁽¹⁾

فهذا النمط من لاقتراع مع ما تعرفه المغرب من كثرة الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية واختلاف برامجها وتوجهاتها يجعل من الصعب على أي منها الحصول على الأغلبية في الانتخابات⁽²⁾، وهو المشكل الذي أفرزته انتخابات نوفمبر 2011؛ التي اضطرت فيها حزب العدالة والتنمية إلى التحالف مع أحزاب أخرى لتشكيل الحكومة وهدد بفشلها في أكثر من مناسبة.

إن طبيعة النظام الانتخابي المعتمد في المغرب حتى بعد الاصلاحات السياسية لسنة 2011 لا يسمح بفوز حزب واحد بالأغلبية وتشكيل الحكومة بمفرده، وهو ما يقف عائقاً أمام الأحزاب الفاعلة الأخرى التي تجد نفسها مجبرة على الفوز ب 198 مقعداً من أصل 395 مقعداً لتشكيل الحكومة، ونظراً لكثرة الأحزاب وتقسيم قوتها فإنه يصبح من الصعب على إحداها الحصول على الأغلبية مما يدفعها إلى اللجوء إلى عقد تحالفات مع بعضها البعض لتشكيل الحكومة.⁽³⁾

(1) نور الدين علوش، مرجع السابق.

(2) سعيد نحري، الانتخابات التشريعية في المغرب.. نمط الاقتراع وسؤال الوظيفة، نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 20 - 10 - 2010، في:

(تاريخ الإطلاع 10 جوان 2014 الساعة 12.35) «<http://www.maghress.com/alittihad/117049>»

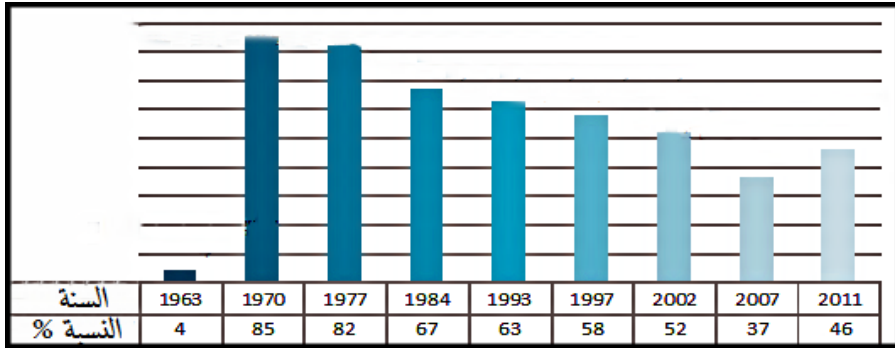
(3) أزمة تشكيل الحكومة في المغرب: هل باتت مهمة بنكيران مستحيلة؟ في: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017، في:

حزب العدالة والتنمية الذي فاز في المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية لسنة 2011 و2016 على التوالي بقي أشهر عديدة عاجزاً عن تشكيل حكومة إئتلافية، ما جعل الملك يستغل الفرصة عقب انتخابات أكتوبر 2016 لتعيين سعد الدين العثماني رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية رئيساً للحكومة، وإعفاء عبد الإله بن كيران بعد عجزه عن تشكيل حكومة إئتلافية بعد مرور 5 أشهر على الانتخابات، وهو القرار الذي أفقد حزب العدالة والتنمية العديد من الوزارات الهامة في الحكومة الجديدة.

6- التصويت:

تتميز التجربة الانتخابية في المغرب بانخفاض نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، فنذ انتخابات العام 1984 لم تتعد نسبة المشاركة 45 % وهي أعلى نسبة تم تسجيلها في انتخابات نوفمبر 2011، أنظر الشكل رقم (01)، ويعزو عديد الباحثين هذا الوضع إلى حالة العزوف المزمنة من قبل المواطن على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية التي ينظر إليها على أنها محسومة مسبقاً.

الشكل رقم (01): نسبة المشاركة افي الاستحقاقات الانتخابية 1963-2011.



المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في المرجع التالي:

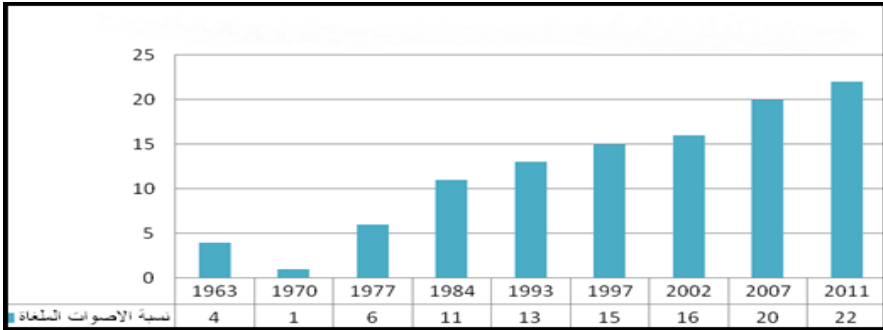
Nabil Mouline, *Le Maroc vote: Les élections législatives en chiffres* (1963 - 2011)

(Rabat: Tafra, 2016), P.13

وما يلاحظ في الانتخابات التشريعية أن نسبة الأصوات المملّغة هي في تزايد مستمر منذ أول انتخابات تشريعية عرفتها المغرب سنة 1963 والتي كانت في حدود 4% فقط لتصل في انتخابات 2011 نسبة 22% (أي صوت من أصل 5 أصوات مملّغ) ⁽¹⁾ أنظر الشكل رقم (02) وهي نسبة من الناخبين تحرص على المشاركة في الانتخابات لكن دون أن يكون لصوتهم تأثير في النتائج.

الشكل رقم (02):

نسبة الأصوات المملّغة في الانتخابات التشريعية المغربية 1963-2011.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في المرجع التالي:

Mouline, *op.cit.*, p.13.

ثانيًا: الانتخابات التشريعية لـ2011: محاولة النظام التوفيق بين المطالب الجماهيرية والحفاظ على المكانة.

إن التطورات التي عرفتها كل من تونس، ليبيا ومصر أدت إلى حراك شعبي في المغرب، مما دفع الملك المغربي إلى إنشاء لجنة لاقتراح تعديلات على الدستور المغربي بغرض تحقيق انفتاح سياسي، يؤكد على الطابع التعددي للمجتمع المغربي في مجالات الدين واللغة والثقافة، وقد نجح الملك محمد السادس بهذا التدبير في تهدئة المطالب الشعبية بشكل عام، والإبقاء على هيمنة المؤسسة الملكية على اتخاذ القرار وتسيير البلاد.⁽²⁾

⁽¹⁾ Mouline, *op.cit.*, p.13.

⁽²⁾ خير الدين حسيب، الربيع العربي: "نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، المستقبل العربي، ع. 398، (2012): 18-19. أنظر كذلك: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، آلام الخاض: حقوق الإنسان في العالم العربي، التقرير السنوي 2012 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2013)، ص.338.

فتحليل الفعل الانتخابي في المغرب ينبغي أن لا يقتصر على المعادلة التقليدية المترشح/الناخب بل تشمل طرفا ثالثا هو الدولة والتي تعتبر حيادية في الأنظمة الديمقراطية، إلا أنها في المغرب رغم تأكيدها الحيادية في هذه العملية إلا أنها تقوم بالتدخل على عدة مستويات، وذلك باتباع سياسة اختراقية لتوجيه مسار العملية الانتخابية بما يحافظ على مكاسبها من خلال جملة من الآليات أهمها:

- استخدام الأحزاب الادارية الموالية لها خاصة أثناء الانتخابات مما يسمح لها بالحصول على الأغلبية التي تضمن للنظام إستمرارية سيطرته على المشهد السياسي.
- كما يستعين النظام بتنظيم تقليدي هو الأعيان الذي كان يمثل الفترات السابقة من التجار والمتعلمين والفلاحين الكبار ورؤساء الزوايا، إلا أنه أصبح يتشكل من ذوي النفوذ المالي الداعمين لسلطة الملك الذين يتم توظيفهم داخل الأحزاب الموالية في فترة الانتخابات كمرشحين أو ممولين.⁽¹⁾

1. حاجة المغرب إلى إعادة هندسة العملية الانتخابية:

الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية ليست هدفا في حد ذاتها وإنما هي إحدى وسائلها لإبراز أن الشعب هو مصدر السلطات في الدولة، وأن اختيار المنتخبين والحكومة هو نتاج تفويض شعبي، كما أنها أداة لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم ومحاسبته.⁽²⁾

لكن ما يميز النظام في المغرب بأنه نظام غير تنافسي لعدة أسباب أهمها سيطرة نخب على الحكم بشكل مستمر (غياب التعددية السياسية منذ الإستقلال)، وعدم وجود فصل حقيقي بين السلطات، هذا بالإضافة إلى غياب التداول على السلطة بالرغم من تبني النظام لبعض السمات الديمقراطية كإجراء انتخابات برلمانية بشكل دوري، فالسلطة الفعلية هي من صلاحيات المؤسسة الملكية والتي لا

(1) بنعيسى احسينات، الانتخابات في المغرب بين الدولة والأعيان، الحوار المتمدن، ع.4982، 11-11-2015، في:

« <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=492120> » (تم الإطلاع عليه في 24-03-2016 21.35).

(2) أحمد الدين، الديمقراطية والانتخابات في الكويت في: الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية، علي خليفة الكواري (محررا) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص.ص.124-125.

تواجه أي قيود دستورية تذكر أو رقابة برلمانية أو قضائية على أعمالها، ففي غالب الأحيان يكون البرلمان مؤسسة للاعتماد والموافقة⁽¹⁾، وهذا ما يجعل من العملية الانتخابية آلية لتكريس سلطة الملك.

لكن نتيجة انتقال الحركات الاحتجاجية الى المغرب والتي قامت بها حركة 20 فبراير سنة 2011 عقب الثورة في تونس، اضطرت السلطة الحاكمة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات كخطوة استباقية للتقليل من وقع الإحتجاجات وبالتالي تجنب حدوث ثورة في المغرب من خلال المصادقة على الدستور الجديد بنسبة موافقة 98.4% في جويلية 2011، وتنظيم انتخابات تشريعية في نوفمبر من نفس السنة والتي أفرزت فوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي وتشكيله للحكومة بزعامة بن كيران. ولإنجاح هذه السياسة جند المخزن العديد من المؤسسات كالمساجد، الزوايا، وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية والأحزاب الموالية ومختلف تنظيمات المجتمع المدني المسيطر عليها⁽²⁾، كما أكد على مراعاة معايير النزاهة في الانتخابات.

2. الإجراءات التي قامت بها السلطات المغربية لوضع نظام انتخابي جديد:

تعكس منظومة القوانين التي أدرجتها السلطات المغربية في مجال العملية الانتخابية منذ احتجاجات 2011 رغبتها في الالتزام بتعهداتها الدولية في مجال تحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الانسان من جهة⁽³⁾، بالإضافة إلى أن هذه الاصلاحات التي كرسست سلطة الملك في الواقع كان الغرض منها محاولة تهدئة الشارع المغربي ومنع عدوى الثورات العربية⁽⁴⁾ وتطور هذه الاحتجاجات إلى أشكال أكثر عنفا. ومن بين أهم الإجراءات التي اعتمدتها القيادة السياسية المغربية في تطوير النظام الانتخابي نجد:

(1) هندريك. كرايتشمار، "اصلاح نظم الانتخاب: الحالة العربية"، مجلة الديمقراطية، في:

«<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=293>»/

(2) عبد الجلال مراحي، "السياسة الخارجية في الدستور المغربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع35، (2012): ص.ص.55-

(3) Le Conseil de Diplomatie Publique de Catalogne (DIPLOCAT), *op. cit.*, p.1.

(4) Mansouria Mokhefi, Elections législatives au Maroc: enjeux, défis et perspectives, *Observatory of Euro-Mediterranean policies*, (12/2011): 2.

أ. وضع قانون لاجداث دوائر انتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب وإعادة توزيع المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية⁽¹⁾، وقد أشار تقرير المعهد الديمقراطي الوطني حول ملاحظة الانتخابات التشريعية لعام 2007 أن عدد الناخبين يختلف بصورة ملحوظة من دائرة إلى أخرى، حيث يتباين من 3668 ناخب لكل مقعد في الدائرة الواحدة و83257 في أخرى. وقد قام القانون السابق الذكر بتعديل حدود الدوائر الانتخابية قبل انتخابات 2011 التشريعية، لكن الملاحظ أن هذه العملية قد اتسمت بغياب المنهجية (غياب البيانات السكانية الضرورية لتعديل الدوائر الجديدة)، كما أن الاختلاف في التمثيل حسب المقاعد لا يرقى إلى مستوى المعايير الدولية.

وقد مارست بعض الأحزاب السياسية ضغوطا على وزارة الداخلية بهدف معالجة بعض التناقضات أو لمنع التحايل والغش في رسم حدود الدوائر الذي يتسبب فيه نفوذ سياسي معين⁽²⁾، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمثل المقعد في مدينة بولمان، استنادا إلى أرقام غير رسمية، 29021 ناخب في المتوسط، في حين أن المقعد في صفرو يمثل ما متوسطه 42125 ناخب وهذا يعني اختلاف 31%.

وفي هذا السياق، يرى دفيد غيوري "David Goeury" أن في منطقة الصحراء الغربية والمقسمة إلى 7 مقاطعات، ما عدا العيون والتي يمثل فيها النائب 20 ألف مسجل فإن باقي المقاطعات عدد النسمة لكل مقعد ضئيلة جدا، فعلى سبيل المثال مقاطعة طرفاية نجد نائبا لكل

(1) المملكة المغربية، "مرسوم رقم 2.11.603 الصادر في 19 أكتوبر 2011 بإحداث الدوائر الانتخابية المحلية لانتخاب أعضاء مجلس النواب وتحديد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة"، في: الجريدة الرسمية، العدد 5988، 20 أكتوبر 2011، ص.ص. 5127-5139.

(2) لتقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب، بعثة الملاحظة الدولية للمغرب، نوفمبر 2011، المعهد الديمقراطي الوطني، ص.12.

4774 مسجل في حين أن مقاطعة تكميسات المقعد فيها يساوي 74469 مسجل (تقريبا 1 من 20) والمتوسط الوطني هو 44617 مسجل لكل مقعد.⁽¹⁾

ويعود هذا التفاوت في تقطيع الدوائر الانتخابية إلى حرص السلطات على إيجاد 6 ممثلين على الأقل للمقاطعة الواحدة في البرلمان مهما كان عدد سكانها، وقد دفع هذا الوضع إلى وجود عدم توازن في التمثيل، الأمر الذي دفع بعديد التيارات السياسية إلى المطالبة بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية، لكن ذلك يصطدم بالخوف من إعادة تقسيم نفوذ الأعيان في هذه المقاطعات⁽²⁾ ما قد يسبب صراعات وعدم استقرار خاصة ان تنظيمات الأعيان من الدعائم الاساسية للنظام الملكي.

ب. عملية تسجيل الناخبين، أطلقت وزارة الداخلية استجابة لمطلب تحديث سجل الناخبين قبل الانتخابات، عملية تسجيل خلال فترة 30 يوما الممتدة من 28 نوفمبر إلى 27 أكتوبر، كما قامت الوزارة بمراجعة سجل الناخبين الحالي بهدف إزالة أسماء الناخبين الذين سقطت عنهم الأهلية بسبب الانتقال أو الوفاة.

كما خصص موظفو الانتخابات موقعا على شبكة الانترنت لتسجيل الناخبين، إلا أن البيانات التفصيلية التي قد تساعد في تحسيس الناخبين واستراتيجيات الملاحظة وتنظيم حملات الأحزاب الانتخابية لا توجد في موقع مركزي.⁽³⁾

والجدير بالذكر إلى أنه بالرغم من تزايد الهيئة الناجبة في المغرب من 6،48 مليون ناخب سنة 1963 إلى 21،64 مليون سنة 2011، إلا أن نسبة البالغين سن الانتخاب المسجلين في القوائم الانتخابية في الفترة ذاتها قد تراجع من 74% إلى 62%⁽⁴⁾، (أنظر الشكل رقم 03) رغم

(1) Reda Zaireg, Mode de scrutin, découpage, seuil électoral: Comprendre le système électoral marocain, In: (http://www.huffpostmaghreb.com/2016/09/29/systeme-electoral-maroc_n_12249106.html) (vue le 19-10-2017, à 12:25).

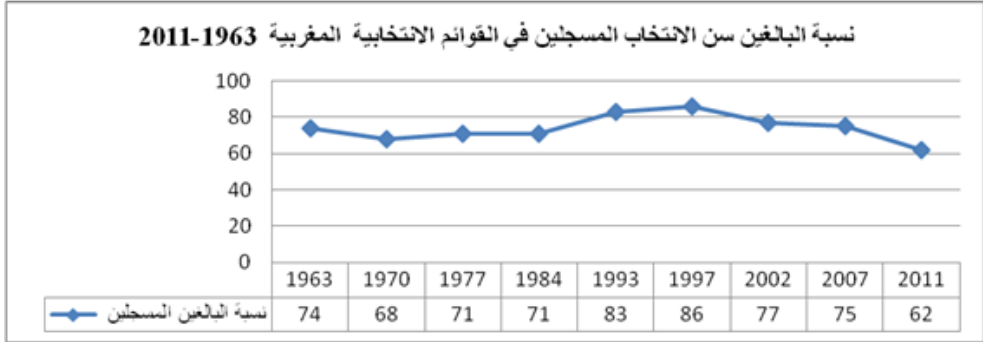
(2) Loc.cit.,

(3) المرجع نفسه، ص.13.

(4) Mouline, op.cit, p.12.

التسهيلات التي قامت بها الدولة في تسجيل المواطنين ضمن القوائم الانتخابية، وهو ما زاد من نسبة العزوف الانتخابي.

الشكل رقم (03): نسبة البالغين سن الانتخاب المسجلين في القوائم الانتخابية المغربية 1963-2011.



المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في المرجع التالي:

Mouline, *op.cit.*, p.12.

3. الفاعلية السياسية للنظام الانتخابي المطبق في الانتخابات بعد الاصلاحات الدستورية سنة 2011

أفرزت الانتخابات التشريعية في نوفمبر 2011 عن فوز تاريخي لحزب العدالة والتنمية بـ 107 مقعدا من أصل 395، (أنظر الشكل رقم 04) وهي أكبر أغلبية يحققها حزب منذ عشر سنوات، بزيادة بلغت 13% مقارنة بانتخابات عام 2007، 95% من المقاعد كانت لصالح ثمانية أحزاب من أصل 18 حزبا ممثلا في البرلمان⁽¹⁾، وهي النتائج التي مكنت حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة عبر آلية التحالف لأول مرة في تاريخ المملكة.

الشكل رقم (04):

شكل يبين توزيع المقاعد في الانتخابات التشريعية المغربية 2011.

(1) المرجع نفسه، ص.19.



المصدر: ما بعد الانتخابات التشريعية في المغرب، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

لكن في المقابل عدم حصول أحد الأحزاب على أغلبية الأصوات أبان على أكبر تباين وانقسام داخل البرلمان المغربي شهدته العقود الأخيرة، وجعل تشكيل الخريطة السياسية داخل البرلمان المغربي تقوم على مبدأ التنشيت، بحيث لا تكون الأغلبية مؤثرة وكل الأطراف بحاجة إلى بعضها البعض، وهذا ما يجعل الاتفاق يحصل خارج دائرة البرلمان، وبالتالي تتركس سلطة الملك باعتباره المرجعية الأساسية التي ترجع إليها مختلف القوى والمؤسسات وفق الفصل 19 من الدستور المغربي الذي يعطي الملك مكانة محورية في شؤون الدين والحكم.⁽¹⁾

كما كشفت الانتخابات التشريعية لنوفمبر 2011 عن العديد من الاشكالات القانونية التي كان لها تأثير كبير على الفاعلية السياسية للبرلمان الجديد أبرزها:

أ. تعيين رئيس الحكومة:

ظل تعيين رئيس الحكومة من صميم صلاحيات الملك في المغرب، وقبل دستور 2011 لم يكن هناك أي قانون يمل على الملك طبيعة الشخصية التي تتولى هذا المنصب، فعلى إثر الانتخابات التشريعية لسنة 2002 مثلاً والتي حقق فيها حزب الاتحاد الاشتراكي المركز الأول كانت كل الأنظار متجهة نحو تعيين عبد الرحمان اليوسفي للمرة الثانية على رأس الحكومة، لكن الملك عين

(1) بن سعيد عبد الحق، تجربة الأحزاب الإسلامية في العمل البرلماني: قراءة في المشهد الجزائري والمغربي، في: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 2، أكتوبر 2013، الجزائر، ص.ص. 97-98

ادريس جطو الذي لا ينتمي إلى أي حزب بدلا منه⁽¹⁾، وقد أدت هذه الحادثة إلى تكريس مطلب تعيين رئيس الحكومة من الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية وإدراجها في الدستور المغربي.

وجاء دستور 2011 في الفصل 47 بتعديلات هامة فيما يتعلق بمسألة تعيين رئيس الحكومة⁽²⁾، حيث عين الملك محمد السادس عبد الإله بنكيران في منصب رئيس الحكومة بعد انتصار حزبه العدالة والتنمية في الانتخابات المسبقة في نوفمبر 2011.

لكن رغم ذلك فإن الإجراء تشوبه عديد النقائص أهمها:

- لم يقر هذا الفصل صراحة أن رئيس الحكومة هو الأمين العام للحزب، لذلك كانت الساحة السياسية تترقب بعد الإعلان عن نتائج انتخابات 2011، عن من سيكلفه الملك بتشكيل الحكومة من داخل قيادة حزب العدالة والتنمية، وما يؤكد هذا الغموض هو تعيين الملك لسعد الدين العثماني رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية رئيسا للحكومة بدلا من عبد الإله بنكيران رئيس الحزب في انتخابات 2016.

- لم يفصل الدستور المغربي في الحالات التي يفشل فيها رئيس الحكومة في إقامة حكومة إئتلافية، من هي الشخصية التي ستكلف بذلك هل هي من نفس الحزب أم من حزب آخر أم يتم إعادة الانتخابات⁽³⁾، رغم أنه في انتخابات 2016 تم تكليف شخصية من نفس الحزب لكن الأمر ليس مؤكدا مستقبلا.

ب. نمط الاقتراع باللائحة:

(1) عبدالحق الريكي، معركة رئاسة الحكومة المغربية قادمة، في:

«<http://middle-east-online.com/?id=176810>» (10-05-2017, 18:20)

(2) ينص الفصل 47 من دستور 2011 على أن: "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها".

(3) عبدالحق الريكي، معركة رئاسة الحكومة المغربية قادمة، في:

(تم الإطلاع في 12-06-2014 20.50) «<http://middle-east-online.com/?id=176810>»

اعتمدت المغرب منذ أول انتخابات تشريعية سنة 1963 نظام التمثيل الاحادي الاسمي، واستبدل بنظام الاقتراع بالتمثيل النسبي (الاقتراع باللائحة) في انتخابات 2002، وهي الانتخابات التي اختلفت عن سابقتها من حيث الظروف المحيطة بها حيث تمت في عهد ملك جديد، وفي ظل حكومة ما سمي بالتناوب التوافقي، وتمت في الموعد المحدد لها.

إن اعتماد نظام الاقتراع باللائحة في إطار نظام التمثيل النسبي يسمح بتوزيع المقاعد وفق الأصوات المتحصل عليها ما يمنح الفرصة للأحزاب الصغيرة من الحصول على تمثيل لها في البرلمان⁽¹⁾، رغم ما يعاب على هذا النظام الانتخابي من إفرازه لحكومات إثلافية تعرف خلافات بين الاطراف المشكلة لها تعرقل قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات متماسكة، وهو ما سمح في الحالة المغربية للملك بالتمسك أكثر بصلاحياته الواسعة في إقرار السياسات وسن القوانين.

4. انعكاسات الاصلاحات الدستورية على العملية الانتخابية منذ 2011:

حملت الاصلاحات الدستورية التي تبناها المغرب منذ سنة 2011 آمال كبيرة بالنسبة للمواطنين المغاربة وإن كانت شكلية وهذا ما برز في الانتخابات التشريعية لنفس السنة، على الاقل ارتفعت نسبة المشاركة عن سابقتها لسنة 2007 والتي لم تتجاوز 37 %، والتي وصلت في انتخابات 2011 الى 45 %، إلا أن نسبة الأوراق الملغاة حسب المعهد الديمقراطي الوطني وصل حدود 20%⁽²⁾، كما أن نسبة المشاركة وإن وصلت 45% كانت مخيبة للآمال خصوصا في ظل وجود توقعات بارتفاع النسبة إلى ما فوق 50 %، خاصة وان نسبة المشاركة في استفتاء الدستور قبل أشهر من ذلك وصلت 72%⁽³⁾.

- الحملة الانتخابية التي قامت بها الأحزاب أخذت طابعا محليا لأن المواضيع المتناولة أثناءها هي مواضيع محلية، وهذا يرجع إلى ارتباط النسق السياسي المغربي بتحالفات مع جماعات محلية

(1) سعيد نخري، الانتخابات التشريعية في المغرب.. غمط الاقتراع وسؤال الوظيفة، مرجع سابق، د.ص.

(2) التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب، مرجع سابق، ص.30.

(3) Jad Siri, Pourquoi les élections législatives au Maroc sont un échec, le nouvel observateur (27/11/2011): « <http://rue89.nouvelobs.com/2011/11/27/pourquoi-les-elections-legislatives-au-maroc-sont-un-echec-226951> » (vue le 15-06-2014 , à 21:10)

خاصة في العالم القروي كالأعيان ورؤساء القبائل، وما شجع على الإستعانة بهذه الجماعات ارتباط الفرد بها أكثر من ولائه للأحزاب الناشطة، وهو العامل الذي استغلته السلطة منذ الإستقلال لضمان الإستمرارية وتحجيم دور المعارضة.

- في إطار السعي لتحقيق مبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة تم تخصيص 60 مقعدا في البرلمان للمرأة من أصل 90 مقعدا من اللائحة الوطنية والباقي للشباب، لكن يبقى ذلك غير كافي في ظل بقاء نفس الممارسات القديمة كغيابها الكبير أثناء الحملة الإنتخابية، كما أنها لم تترأس سوى 3% من اللوائح الإنتخابية.⁽¹⁾

- سجل الملاحظون فتورا لدى الناخبين قبل موعد الاستحقاقات في معظم مناطق المغرب، وهذا ما عبرت عنه الاحتجاجات الأسبوعية لحركة 20 فبراير، ولا سيما الشباب، عن عدم رضاها عن الإصلاحات التي بدأت في مارس 2011.

وعلى الرغم من القيود القانونية التي تحظر تحريض الناخبين على الامتناع عن التصويت، نظم المتظاهرون في نهاية المطاف مظاهرات لمقاطعة الانتخابات في الأسابيع الأخيرة من الحملة الانتخابية.⁽²⁾

5. الانتخابات التشريعية لسنة 2016 في ضوء التجارب الانتخابية السابقة والدور التدخل لل الدولة:

نفس الوضع تكرر في المواعيد الانتخابية اللاحقة إذ يرى المتابعون للشأن المغربي أن نتائج الانتخابات الجهوية والجماعية في المغرب لسنة 2015 جاءت لتثبت سيطرة النظام وعدم تركه مجالا لعامل الصدفة، فقد حصل حزب الأصالة والمعاصرة على 19.4 % من المقاعد مسيطرا على المناطق الريفية، رغم انه لا يمكن تجاهل التقدم الكبير الذي حصل عليه حزب العدالة والتنمية مقارنة بعدد المقاعد في الانتخابات السابقة إذ حل أولا في الانتخابات الجهوية بنسبة 25.6%.⁽³⁾

(1) التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب، مرجع السابق، ص.29

(2) المرجع نفسه، ص.27

(3) الانتخابات المحلية والجهوية ليوم 04 شتنبر 2015، في: البوابة الوطنية،

فهذه المعطيات تبرز بقاء الخريطة التمثيلية للأحزاب في الانتخابات التشريعية المقبلة وهو ما تكرسه نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 7 أكتوبر 2016 دون تغييرات مهمة مع حصول حزب العدالة والتنمية على مقاعد إضافية على غرار ما حققه في الانتخابات الجهوية والجماعية. كما قررت الحكومة المغربية استحداث 7 عمالات جديدة تكريسا للمركزية في التسيير، وإن ظاهر هذا القرار هو تحقيق تنمية إجتماعية واقتصادية في هذه المناطق التي تعرف ضعفا في المرافق الإجتماعية والبنيات الاقتصادية وانتشارا للفقر⁽¹⁾، لكن تزامن هذا المقترح مع اقتراب الانتخابات التشريعية سنة 2016 يمكن أن يفهم منه أنه محاولة من السلطة إعادة توزيع الدوائر الانتخابية في المناطق ذات التنمية المنخفضة للتحكم أكثر في الاضطرابات إن وقعت وفي نتائج الانتخابات وضمان مكانة الاحزاب الموالية في البرلمان المتشكل.

الخاتمة:

رغم التطورات التي تعرفها المنطقة بسبب الثورات في تونس وليبيا ومصر إلا أن المغرب استطاع تجنب نفس المصير لعدة أسباب أهمها نجاح النظام في امتصاص غضب الجماهير من خلال الإعلان عن جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رغم الانتقادات الموجهة اليها واعتبارها حلقة من سلسلة اجراءات اتبعها النظام في فترات الأزمات على طول تاريخ المغرب المعاصر للحفاظ على وجوده واستقراره.

يرغم الإصلاحات بقي الحقل الانتخابي المغربي غير فعال في إفراز مجال سياسي فعال ومستقل عن المجال الذي يسيطر عليه الملك، لأن السلطة التي من المفروض أن يتنافس عليها

(1) عبد الله لكوزي، سبع عمالات جديدة قبل انتخابات 2016، جريدة الصباح، في:

«http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=76566:---

المنخرطين في الانتخابات محدودة فنصب الملك مثلاً غير مسموح التنافس عليه فهو منصب مقدس خارج المنافسة وغير مسموح بجعله مجالاً للتنافس، والأصعب من ذلك أن القضايا الكبرى التي تعني المجتمع والمتعلقة بمصيره هي خارج النقاش والمسألة من قبل من تفرزهم العملية الانتخابية كممثلين للشعب في البرلمان، إذ تبقى محصورة في يد مؤسسة واحدة هي المؤسسة الملكية.

هذا الواقع ينبأ بعدم حدوث تغيرات جوهرية في سواء في تراجع سلطة الملك وحدود تأثيره خصوصاً في المجال التشريعي، أو توسيع صلاحيات المجالس التشريعية على المستوى الوطني أو المحلي في ظل تواجد تنظيمات في المجتمع قوية تركز سلطة الملكية وقدسية الملك وترفعه عن أي مسألة أو مقارنة.

